

Distr.: General
3 June 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
16-7 تموز/يوليه 2020
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*
العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تحقيق
عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

مساهمة مقدمة من الدورة السابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه المساهمة المقدمة من الدورة السابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ
بشأن التنمية المستدامة المعقودة في 20 أيار/مايو 2020 إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني
 بالتنمية المستدامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/HLPF/2020/1

240620 160620 20-07366 (A)



تقرير الدورة السابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية]

موجز

جمعت الدورة السابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، المعقودة في 20 أيار/مايو 2020، بين ممثلين عن 52 عضواً وعضواً منتسباً في المنتدى و 3 مراقبين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وهيئات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى؛ والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية لمناقشة موضوع "تسريع وتيرة العمل على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ وتنفيذها".

وناقش المنتدى الأعمال الداعمة لعقد العمل العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز على التدابير الكفيلة بإحداث التغيير التي يلزم الأخذ بها للتعامل مع الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية المعقدة التي تعترض إحداث التغيير، ولا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المتفشية حالياً. وأتاح المنتدى كذلك فرصة لتبادل الأمثلة على السياسات الاستراتيجية الناجحة في المنطقة.

كما أتاح المنتدى الفرصة لتبادل وجهات النظر الوطنية والإقليمية بشأن تعزيز المتابعة والاستعراض لخطة عام 2030. وأبرزت في هذا الصدد أهمية المنتدى، وشُدِّد على ضرورة أن تقوم المنطقة بدور قوي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة.

ويُقترح أن تنتظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في المسائل الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك مرفقها، وأن تزود الأمانة بمزيد من التوجيه.

- 1 - نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدورة السابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة في 20 أيار/مايو 2020.
- 2 - وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقدت المناسبة كاملةً على الإنترنت باستخدام منصة كودو (KUDO).
- 3 - وفاق عدد المشاركين المسجلين في هذه المناسبة 730 مشاركاً، ومنهم ممثلو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والكيانات الأخرى.
- 4 - وحضر المنتدى ممثلو أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأعضائها المنتسبين التاليين: الاتحاد الروسي؛ وأذربيجان؛ وأرمينيا؛ وأستراليا؛ وأفغانستان؛ وإندونيسيا؛ وأوزبكستان؛ وإيران (جمهورية - الإسلامية)؛ وبابوا غينيا الجديدة؛ وباكستان؛ وبالاو؛ وبروني دار السلام؛ وبنغلاديش؛ وبوتان؛ وتايلند؛ وتركمانستان؛ وتركيا؛ وتوفالو؛ وتونغا؛ وتيمور - ليشتي؛ وجزر كوك؛ وجزر مارشال؛ وجزر ماريانا الشمالية؛ وجمهورية كوريا؛ وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وجورجيا؛ وساموا؛ وسري لانكا؛ وسنغافورة؛ والصين؛ وطاجيكستان؛ وفانواتو؛ وفرنسا؛ والفلبين؛ وفيجي؛ وقيرغيزستان؛ وكازاخستان؛ وكمبوديا؛ وماليزيا؛ وملديف؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومنغوليا؛ وميانمار؛ وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)؛ وناورو؛ ونيبال؛ ونيوزيلندا؛ والهند؛ وهونغ كونغ، بالصين؛ واليابان. وحضر ممثلون عن ألمانيا والسويد وسويسرا بصفة مراقبين.
- 5 - وفي إطار البند 1 (أ) من جدول الأعمال، قام رئيس الدورة السادسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، السيد فيديليس ماغالهايس، وهو وزير الإصلاحات التشريعية والشؤون البرلمانية في تيمور - ليشتي، بإدلاء بيان باسم المكتب بشأن نتائج الدورة السادسة للمنتدى. وألقى السيد دُون بَرامودويناي، وزير خارجية تايلند والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كلمات ترحيبية. وأدلت نائبة الأمين العام ببيان. وأدلت كذلك ملاحظات باسم المجتمع المدني.
- 6 - وفي إطار البند 1 (ب) من جدول الأعمال، انتخب المنتدى أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:
 - (أ) الرئيسة: السيدة سامانثا ك. جاياسوريا (سري لانكا)
 - (ب) نائبة الرئيسة: السيدة روزماري إديون (الفلبين)
- 7 - وفي إطار البند 1 (ج) من جدول الأعمال، اعتمد المنتدى جدول الأعمال التالي:
 - 1 - افتتاح المنتدى:
 - (أ) بيانات افتتاحية؛
 - (ب) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ج) إقرار جدول الأعمال.
 - 2 - منظورات إقليمية بشأن تسريع وتيرة التقدم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
 - 3 - الربط بين الأبعاد الوطنية والإقليمية والعالمية لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

- 4 - مسائل أخرى.
- 5 - استعراض تقرير المنتدى واعتماده.
- 6 - اختتام المنتدى.
- 8 - وأتاح البند 2 من جدول الأعمال فرصة للممثلين لتبادل وجهات النظر بشأن الأعمال الداعمة لعقد العمل العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز على التدابير الكفيلة بإحداث التغيير التي يلزم الأخذ بها للتعامل مع تعقيدات الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية التي تعترض إحداث التغيير، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 المتفشية حالياً. والجلسات المنظمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال بينت، مؤكدة الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة العمل وإلى مواصلة السياسات ليتسنى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في حينه، التنفيذ الناجح للسياسات الاستراتيجية في المنطقة.
- 9 - وعرضت الأمانة موضوع المنتدى بتقديمها عرضاً بعنوان "تسريع وتيرة العمل على مسارات إحداث التحولات من أجل تحقيق التنمية المستدامة". وألقيت أيضاً كلمة رئيسية بعنوان "اتجاهات ينبغي تتبعها".
- 10 - وعُقدت حلقة لمناقشة الفرص والمنافذ المتاحة لتسريع وتيرة العمل، ومن المواضيع التي نوقشت المواضيع التالية: أثر جائحة كوفيد-19 في تنفيذ خطة عام 2030؛ وعدم ترك ولا أحد خلف الركب: الحد من أوجه عدم المساواة من أجل انقضاء النزوح والهجرة؛ والتوجه نحو تبني اقتصادات مستدامة وعادلة؛ وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية والغذائية؛ وتوفير خدمات الطاقة الأساسية في المدن الآسيوية بموازاة المضي في مسار الانتقال إلى استخدام الطاقات المتجددة.
- 11 - وأتاح البند 3 من جدول الأعمال الفرصة لتبادل وجهات النظر الوطنية والإقليمية بشأن تعزيز المتابعة والاستعراض لخطة عام 2030.
- 12 - وأُتيح للبلدان التي ستقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2020 منبراً لتبادل الدروس، مع التركيز على الاستعراضات من النظرة، بما في ذلك ترتيب التوأمة الذي يسرته الأمانة، والخبرات المكتسبة من إجراء استعراضات وطنية طوعية للمرة الثانية، والاستعراضات المحلية الطوعية.
- 13 - وقُدمت معلومات عن النتائج التي تحققت على نطاق المنظومة نتيجة الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة على مستوى المنطقة من أجل دعم خطة عام 2030، وعن نتائج المشاورات مع اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعيّنين من طرف أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باستعراض هيكل مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من حيث جانب تعزيز المتابعة والاستعراض لخطة عام 2030 على صعيد المنطقة. وقدم رئيس الدورة السادسة للمنتدى بياناً أُعدّ بالتشاور مع مكتب الدورة السادسة للمنتدى، ويعرضُ بيان الرئيس، الذي يُعتبر وثيقة غير متفاوض عليها (ESCAP/RFS/2020/5)، موجز نتائج المشاورات التي جرت على الإنترنت⁽¹⁾، بالإضافة إلى وجهات

(1) لمزيد من المعلومات، انظر: www.unescap.org/events/virtual-discussion-series-accelerating-transformation-asia-and-pacific.

نظر أخرى تمّ التوصل بها من خلال استطلاع أُجري على الإنترنت. وطلب الرئيس أن يُرفق المنتدى الوثيقة المذكورة أعلاه بهذا التقرير.

14 - ولم تُناقش أي مسائل أخرى في إطار البند 4 من جدول الأعمال.

15 - وفي إطار البند 5 من جدول الأعمال، اعتمد المنتدى هذا التقرير في 20 أيار/مايو 2020. ويرد في مرفق هذا التقرير بيانُ رئيس الدورة السادسة للمنتدى بصيغته الواردة في الوثيقة ESCAP/RFSD/2020/5.

16 - وأصدرت شراكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي تجمع بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشوراً عنوانه "Fast-tracking the SDGs: Driving Asia-Pacific Transformations" ("تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دفع عجلة التحولات في آسيا والمحيط الهادئ").

17 - وخلص المنتدى إلى ضرورة إطلاع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على هذا التقرير، بما في ذلك مرفقه، في دورتها السادسة والسبعين، وعرضه على محافل الحوارات العالمية بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك على وجه الخصوص الدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التي ستعقد في نيويورك في تموز/يوليه 2020.

المرفق

بيان الرئيس: موجز المناقشات الفنية المعقودة تحضيراً للدورة السابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، بالصيغة التي أعدها مكتب الدورة السادسة لهذا المنتدى

أولاً - مقدمة

1 - لم يتسن بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عقد الدورة السابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة على النحو الذي كان مقرراً لها. وأرجئ عقد هذه الدورة إلى أيار/مايو 2020 لتُعقد ليوم واحد على الإنترنت. ولتيسير تبادل الآراء والخبرات، نظمت الأمانة سلسلة من سبع مشاورات على الإنترنت قبل انعقاد المنتدى، واستهدفت الدول الأعضاء من آسيا والمحيط الهادئ وجهات معنية أخرى، مع التركيز على موضوع إحداث التحولات وتقصي المنافذ الكفيلة بإتاحة تسريع وتيرة العمل التي خُذت في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019: المستقبل يتحقق بالعمل الآن - تسخير العلم لتحقيق التنمية المستدامة. واستناداً إلى نتائج هذه المشاورات المُقامة على الإنترنت⁽¹⁾ ووثائق ما قبل الدورة، والمساهمات الأخرى المقدمة من خلال استطلاع أنجز على الإنترنت (قُدمت في إطاره مساهمات بلغت نصوصها حوالي 100 صفحة)، أعد مكتب الدورة السادسة للمنتدى بياناً للرئيس لتقديم معلومات عن الخبرات الواسعة والأفكار الجزيلة التي وافت بها دول أعضاء ومنظمات دولية وممثلو مجموعات رئيسية وجهات معنية أخرى.

ثانياً - تسريع وتيرة إحداث التحولات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خضم التحديات المستديرة والمستجدة

2 - أبلغ عن إحراز تقدم جيد في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ في مجال مأسسة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك تحسُّن الإلمام بالاحتياجات من البيانات، وبلورة خطط العمل الاستراتيجية للحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسخير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء أهداف التنمية المستدامة الأولوية وتوطينها، وتعزيز قدرات المؤسسات على العمل على إيجاد حلول متكاملة، وإدراك أهمية إشراك الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمؤسسات العلمية في تنفيذ خطة عام 2030. ووضعت بعض البلدان أحكاماً تشريعية لتجعل دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط المؤسسية إلزامياً. وانتقلت بلدان أخرى بنجاح من مرحلة معاناتها من اضطرابات ونزاعات أهلية لتصبح بلداناً ديمقراطية تركز على بناء الدولة والتعجيل بإحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة⁽²⁾.

(1) انظر: www.unescap.org/events/virtual-discussion-series-accelerating-transformation-asia-and-pacific

(2) انظر: ESCAP/RFS/2020/INF/1.

3 - ولكن في المقابل، أظهر تقييمٌ للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتصلة بالبيئة، صورةً متفاوتة⁽³⁾، وعلى العموم فإن آفاق تحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030 لا تبعث على الارتياح، وذلك بسبب استمرار العوائق النسقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بعدم استقرار سبل المعيشة، وانخفاض مستويات الحماية الاجتماعية، وتأثير التمييز وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية. وإحراز التقدم في مجال المساواة بين الجنسين بطيء للغاية. ولا تزال في جميع أنحاء المنطقة دواعي قلق بشأن البيانات، والتنسيق بين الوكالات، والقدرات المؤسسية، ونظم الحوكمة، ونوعية الخدمات، ومعدلات الإنفاق العسكري، والعنف، والتطرف. والنقص في الشفافية والإشراك يُعيق تدقيق الجمهور في السياسات وفي الشؤون المالية، ويقوض الحوكمة الرشيدة. ويؤثر النقص المالي والتقليص المتواتر للإنفاق في الفئات المهمشة والمقصية على وجه الخصوص. وتؤدي إساءة استخدام الأموال العامة وعدم الإنصاف في توزيع الموارد إلى إدامة أوجه انعدام المساواة وتوسيع مداها.

4 - ومن المحتمل أن تكون لجائحة كوفيد-19 آثار أخرى عميقة سلبية على جهود التنمية المستدامة في المنطقة. والمستقبل سيتوقف على كيفية تعامل الجميع مع الجائحة، وعلى مدى توافق التدابير المتخذة لتسريع وتيرة إحداث التحولات مع خطة عام 2030. وأن يكون العالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر مساواة من أجل الجميع أمرٌ مرغوب فيه. وتوجد المنطقة الآن على مفترق طرق هام لتجعل العالم بعد جائحة كوفيد-19 عالماً مستداماً يستطيع الصمود ويحتضن الجميع.

ثالثاً - ستة منافذ متاحة لإحداث التحولات من شأنها تسريع وتيرة إحراز التقدم

5 - المنافذ الستة المتاحة لإحداث التحولات مستمدة من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، وقد تم تكييفها مع آسيا والمحيط الهادئ. وتتطوي المنافذ الستة على إمكانية توفير دعامة للربط بين عناصر، وعلى إمكانية تسريع وتيرة إحراز التقدم في العالم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر⁽⁴⁾.

ألف - رفاه البشر وقدراتهم

6 - تعزيز رفاه البشر وقدراتهم يتطلب التزاماً سياسياً واستثمارات متواصلة في مجالات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتعليم. ويقتضي كذلك إتاحة الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي. وتبين الأزمة المتفشية حالياً أن البلدان التي لديها نظم عامة وفعالة للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية توجد في وضع أفضل للتصدي للجائحة، ولا سيما من حيث التخفيف من أثرها على الأفراد الضعفاء والأسر المعيشية الضعيفة، بما في ذلك أثرها على المهاجرين وذوي الإعاقة وكبار السن⁽⁵⁾.

(3) انظر: ESCAP/RFSD/2020/2.

(4) انظر: ESCAP/RFSD/2020/INF/2.

(5) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "موجز المناقشة بشأن رفاه البشر وقدراتهم"، 1 نيسان/أبريل 2020. وهذا الموجز متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/sites/default/files/Human%20wellbeing%20and%20capabilities.pdf.

7 - وفي الوقت الراهن، يحصل أقل من 4 من كل 10 أشخاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الحماية الاجتماعية، ولا يحصل سوى 6 من كل 10 أشخاص على الرعاية الصحية بكلفة ميسورة⁽⁶⁾. وبناء مؤسسات متينة، قائمة على الحوكمة الرشيدة وعلى التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة وشتى القطاعات والتعاون الإقليمي، من شأنه إرساء دعامة ليرتكز عليها في سدّ هذه الثغرات وتحسين مستوى رفاه جميع البشر وقدراتهم. وغالبية البشر، وغالبية النساء في كثير من الأحيان، يعانون من انعدام الأمان بسبب انخفاض دخلهم وعدم انتظامه وبسبب محدودية إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ولذلك يجب الأخذ في تدابير الاستجابة بنهج تراعي الأبعاد الجنسانية، ويجب أن تتصدى هذه التدابير للوصم والأعراف والممارسات التمييزية، بما في ذلك أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

8 - ويجب القضاء على الفقر المدقع وتقليص عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر بجميع مستوياته، بالاستناد إلى طريقة أكثر إحكاماً لقياس الفقر. ويمكن إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي هي عرضة للنزاعات، ولتعزيز رفاه وقدرات البشر في هذه المناطق، وفي المناطق حيث يوجد عدد كبير من المهاجرين منها. كما يمكن تعزيز أطر الاستجابة لحالات الطوارئ حتى يتسنى التصدي على نحو أفضل للجوائح مثل الجائحة المتفشية حالياً.

باء - اقتصادات مستدامة وعادلة

9 - صاحب نجاح المنطقة في تعزيز نموها الاقتصادي على مدى العقود القليلة الماضية حدوث تدهور بيئي شديد واتساع الفوارق الاجتماعية. وتدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي المطبقة مؤخراً للتصدي لجائحة كوفيد-19 أضرت بالعاملين الضعفاء وغير النظاميين أكثر من غيرهم، وأبرزت أهمية تشجيع العاملين غير النظاميين على التوجه نحو العمل في القطاع الرسمي والحاجة إلى توفير الحماية الاجتماعية للجميع على مدى الحياة. كما كشفت الجائحة هشاشة العاملين المهاجرين، وهو ما يشير إلى ضرورة إدراج حماية حقوق المهاجرين في الاتفاقات التجارية وفي سياسات الهجرة. وأدت الجائحة أيضاً إلى زيادة هشاشة النساء، وذلك لارتفاع مستوى انخراطهن في الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى سياسات لتعزيز مهارات النساء حتى يتيسر لهن الحصول على فرص عمل لائقة في القطاع الرسمي⁽⁷⁾.

10 - ولمواصلة التوجه بالمنطقة نحو تبني اقتصادات مستدامة وعادلة، سيكون من الضروري تطبيق سياسات مالية ونقدية وسياسات للأجور وتدابير للحماية الاجتماعية لدعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع. ويمكن تنفيذ هذه السياسات بالاقتران مع سياسات تكفل إدماج وتمكين الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة، بما في ذلك النساء والفئات المحرومة. والحاجة ملحة أيضاً إلى تنفيذ سياسات ليراعي في تحديد قيمة السلع والخدمات ما لها من تكاليف وفوائد اجتماعية وبيئية. وإمكانات التكنولوجيات الرقمية هي إمكانات هائلة، ولكن ينبغي ألا ينصب التركيز على تنمية قوة عاملة ذات مهارات عالية في المجال الرقمي فحسب، بل ينبغي التركيز أيضاً على الاستثمار في البنى التحتية وسياسات التعليم لكفالة أن تتوفر للجميع فرص الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية وفرص اكتساب المهارات اللازمة لاستعمالها. والتوجه باقتصادات المنطقة

(6) المرجع نفسه.

(7) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "موجز المناقشات بشأن الاقتصادات المستدامة والعادلة"، 3 نيسان/أبريل 2020. وهذا الموجز متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/sites/default/files/Sustainable%20and%20just%20economies.pdf

نحو أن تكون أكثر استدامة وإنصافاً يتطلب إعادة نظر جذرية في عملية التنمية الحالية، وجائحة كوفيد-19 تجعلنا نستشعر الحاجة الملحة للقيام بذلك.

جيم - المنظومات الغذائية وأنماط التغذية

11 - إرساء منظومات غذائية مستدامة وأنماط تغذية صحية أمرٌ له أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ففيها يوجد أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم، كما توجد بها معدلات غير مرضية من النقرم والهزال وفقر الدم ونقص المغذيات الدقيقة، ويتزامن ذلك مع تصاعد معدلات زيادة وزن الجسم والسمنة بين سكانها وهو ما يكلف المنطقة سنوياً ما يزيد على 166 بليون دولار سنوياً⁽⁸⁾.

12 - ويركز النهج المعمول به في المنطقة في مجال الزراعة على زيادة إنتاج الأغذية، وهي الزيادة التي أفضت بالاقتران مع النمو الاقتصادي الهائل إلى تعزيز الأمن الغذائي والدخل في العقد الماضي. لكن تحسّن التغذية لا يزال متعثراً في كثير من البلدان. وتعود جميع أشكال سوء التغذية إلى أنماط غذائية غير صحية، وقد أصبحت هذه الأنماط في صدارة العوامل المفضية إلى المرض في العالم. ولن تتضاءل معدلات سوء التغذية ما لم يتم تسريع العمل على إعادة تشكيل بنية المنظومات الغذائية الحالية حتى تصبح الأنماط الغذائية أكثر نفعاً للصحة. ولذلك، فإن ضمان مراعاة الاعتبارات التغذوية في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد أمر بالغ الأهمية. والأمر الأكثر إلحاحاً هو أن يتم على نطاق واسع اعتماد نهج كليّ إزاء المنظومات الغذائية بما يتيح توفير الأمن الغذائي والتغذية ويعزز الاستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

13 - وترجع الإنجازات المحققة في بعض البلدان في تحسين مؤشرات التغذية إلى الاستثمار في مجالات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغذية، مثل رعاية الأمهات وتغذية الرضع وصغار الأطفال والمسائل الجنسانية والحماية الاجتماعية. وبوسع الحكومات أن تساعد في الحد من الجوع وفي تحسين التغذية وتغيير المنظومات الغذائية من خلال برامج مجتمعية، وأنشطة تواصل لتغيير السلوك، وتعميم موضوع التغذية من خلال قطاعات متعددة، بما في ذلك من خلال السياسات الزراعية والتجارية والإنمائية، مع التركيز بموازاة ذلك على سلامة الأغذية وتوفير التغطية الصحية للجميع. وقد أبرز نقاشي كوفيد-19 أهمية أن يكون الإنتاج الغذائي محلياً، وضرورة إعطاء الأولوية لرفاه صغار المزارعين المنتجين للأغذية، بمن فيهم المزارعون وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي وخدمات التأمين ونظم الحماية الاجتماعية للجميع، بمن فيهم المزارعون الذين لا يملكون أرضاً.

دال - الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة

14 - هناك عدة منافذ متاحة لتوفير الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة للجميع، ومنها توطيد الالتزام السياسي بتعزيز الربط بشبكات الطاقة؛ والإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري؛ وتعزيز التعاون الإقليمي فيما يتعلق بسياسات وخطط وعمليات نقل الطاقة؛ وضمان وجود اتفاقات مناسبة متعلقة بالتمويل والتجارة والابتكار؛ وبناء القدرات في المجالات التقنية والسياسات ذات الصلة بالموضوع؛ وتبادل الدروس المستفادة. وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن، في طور تجاوز العالم مرحلة الركود الناجمة عن كوفيد-19، توجيه

(8) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "موجز المناقشة بشأن المنظومات الغذائية وأنماط التغذية"، 2 نيسان/أبريل 2020. وهذا الموجز متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/sites/default/files/Food%20and%20Nutrition%20Patterns.pdf.

التمويل المخصص للإنعاش نحو البنى التحتية للطاقة المستدامة. ومن شأن هذه الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات على مستوى المدن والاستثمار في الطاقة الكهربائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الأحيائية، أن تشكل حافزا اقتصاديا وأن تعود بفوائد طويلة الأجل في مجال تعزيز توليد الطاقة النظيفة والمنخفضة انبعاثات الكربون⁽⁹⁾.

15 - ويجب أن تكون التدابير السياساتية مصممة لضمان توفير حلقة الربط الشبكي النهائية اللازمة لإتاحة فرص متكافئة للحصول على الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة وعلى فوائدها، بما يضمن عدم ترك ولا أحد خلف الركب. ومن التدابير الهامة الأخرى التي يمكن النظر فيها إقامة بنى تحتية مبتكرة غير متأثرة بالمناخ بما يتيح الاستخدام الرشيد للطاقة، واعتماد مبادئ اقتصاد التدوير في قطاع الطاقة، ورصد التمويل، بوسائط منها صندوق المناخ الأخضر، من أجل تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف من الآثار في الدول الجزرية الصغيرة. ويمكن وقف استعمال مصادر انبعاثات الكربون في قطاع النقل البحري، وتشجيع استخدام المركبات التي تعمل بالطاقة الكهربائية.

هاء - تنمية المناطق الحضرية وضواحيها

16 - المسار نحو التنمية المستدامة يمر عبر المدن والبلدات والمستوطنات البشرية. والسبيل إلى معالجة جميع أشكال الفقر وانعدام المساواة في المناطق الحضرية هو إدراك ما هي الحواجز المعيقة للاندماج الاجتماعي والإنصاف التي تحول دون رفع مستوى المستوطنات العشوائية ودون جعل جميع المجتمعات الحضرية ملائمة للعيش، بسبل منها تحليل أوجه الهشاشة. ومن الضروري أن يكون التخطيط الحضري والعمراني متكاملًا وتشاركيًا وشاملاً للجميع حتى تعالج المجتمعات أوجه انعدام المساواة المؤسسية والشواغل البيئية. ومن شأن إعادة النظر في عمليات التخطيط بحيث تُحسن إدارة تنمية المدن على المدى الطويل على نحو منصف ومستدام، في إطار نهج نسقي يسخر تكنولوجيات نكية محورًا للإنسان، أن تكسر الحواجز التي تحول دون التحقيق السريع لأهداف التنمية المستدامة⁽¹⁰⁾.

17 - والتخطيط يُمكن أيضا من توجيه الاستثمارات على نحو سديد عند النظر في الاحتياجات المالية الحضرية. وليتسنى للمدن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري وضع خطة سياساتية واسعة النطاق تُعزز عمليات تفويض السلطة المالية، وتضمن البنى التحتية المراعية للبيئة، وتُعطي الأولوية للميزنة التشاركية. وكفالة الاستثمار في أن تصبح المناطق الحضرية في المستقبل منخفضة انبعاثات الكربون ورشيقة في استخدام الموارد وقادرة على الصمود وعلى التعايش مع النظم المستحدثة ومع النظم الطبيعية في الوقت نفسه يتطلب سياسات وطنية وبلدية محددة ومنسقة تتشارك في إيجاد حلول مع جميع مواطني المناطق الحضرية. ولأن المدن والحكومات المحلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ توجد في خط المواجهة

(9) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "موجز المناقشات بشأن تعزيز الربط بشبكة الطاقة من أجل توفير الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة للجميع"، 7 نيسان/أبريل 2020. وهذا الموجز متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/sites/default/files/Enhancing%20power%20grid%20connectivity%20to%20achieve%20affordable%20and%20clean%20energy%20for%20all.pdf

(10) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "موجز المناقشات بشأن تنمية المناطق الحضرية وضواحيها"، 7 نيسان/أبريل 2020. وهذا الموجز متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/sites/default/files/Urban%20and%20peri%20urban%20development.pdf

الأمامي لأزمة كوفيد-19، فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى زيادة التركيز على قدرة المناطق الحضرية على الصمود.

18 - وبإمكان ربط تنمية المناطق الحضرية وضواحيها ربطاً فعالاً بتنمية البنى التحتية الريفية أن يساعد أيضاً في الحد من الفقر في المناطق الريفية. وعليه، يمكن اعتبار التنمية الحضرية جزءاً لا يتجزأ من مسعى عدم ترك ولا أحد ولا مكان خلف الركب.

واو - المشاعات البيئية العالمية

19 - تأمين المشاعات البيئية العالمية يتطلب العيش ضمن الحدود التي باستطاعة الكوكب تحملها وحفظ الموارد والنظم الإيكولوجية المشتركة عالمياً وإدارتها إدارة مستدامة. ويوجد بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تنوع بيولوجي هائل ونظم إيكولوجية غنية ومتنوعة، لكنها تواجه تدهوراً بيئياً له آثار مدمرة. وقد أُحرز قدر من التقدم في المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة، لكن البلدان ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق الغايات المتصلة بذلك بحلول عام 2030⁽¹¹⁾.

20 - وبالإمكان تعزيز الالتزامات السياسية بالإدارة والحماية المتكاملتين للبيئة. ويمكن مواكبة ذلك بنظم حوكمة ملائمة تُتيح تكامل واتساق السياسات البيئية العادلة على جميع المستويات، وتكفل المشاركة والمساءلة. ويمكن اعتماد سياسات ملائمة مرتكزة على الالتزام بالاستدامة، بما في ذلك في أعقاب جائحة كوفيد-19، ويمكن أن تتمثل هذه السياسات في إصدار حزمات حوافز حكومية ووضع استراتيجيات للتمويل، ومن شأن ذلك أن يعزز في الوقت نفسه مساعي خفض انبعاثات الكربون وخضرة الاقتصاد وتناول إقامة أشكال الحماية البيئية والاجتماعية. ويتطلب حفظ الأحياء البرية والموائل زيادة التعاون عالمياً وإقليمياً وعبر الحدود حتى يتسنى القيام جماعياً بحظر الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ووقف تدهور الأراضي والحد من التلوث البلاستيكي ومكافحة ندرة المياه. ويمكن بذل جهود لإدماج مسألة التنوع البيولوجي في جميع عمليات التخطيط والتمويل في القطاعين العام والخاص.

21 - وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن العلم والتكنولوجيا يتيحان فرصة لتعزيز القدرات الوطنية والقدرات المتاحة بمبادرة من المواطنين في مجال البيانات بما يصب في مقاييس قياس الفقر المتعدد الأبعاد وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة. وهذه المساعي الجماعية، مقترنة بتحديد الأولويات والفتنة لما فيه صالح صحة البيئة، ومصحوبة باتخاذ التدابير اللازمة والتعاون، ستؤدي إلى إحراز منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدماً سريعاً نحو تأمين المشاعات البيئية العالمية.

رابعا - ضرورة أن يكون تعزيز المتابعة والاستعراض ل خطة عام 2030 جزءاً من الحل

22 - تقوم الجهات المعنية المتعددة الأطراف بدور هام في عمليات الاستعراض المنجزة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، وقد وُفّر منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة المنبر الإقليمي المتاح لهذا الانخراط في هذه العمليات. ويُدعى إلى تعزيز الروابط بين العمليات الإقليمية والعالمية لاستعراض

(11) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "موجز المناقشات بشأن المشاعات البيئية العالمية"، 6 نيسان/أبريل 2020. وهذا الموجز متاح على الرابط التالي: www.unescap.org/sites/default/files/Global%20Environmental%20Commons.pdf.

خطة عام 2030، ولا سيما من خلال إنجاز الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تتيح للبلدان وسيلة لتعرض شواغلها وقضاياها والدروس التي استخلصتها⁽¹²⁾. ويمكن أيضاً دعم إنجاز الاستعراضات المحلية الطوعية التي تتم بمبادرة من الحكومات المحلية ودون الوطنية، وبمشاركة المجتمع المدني.

23 - وتتنظر المجموعات الرئيسية وجهات معنية أخرى إلى عملية الاستعراض الوطني الطوعي على أنها مجال هام لبذل المساعي الدعوية. فمن خلال آليات إشراك محددة تحديداً جيداً، يمكن إدماج إسهامات الجهات المعنية في نهج شامل للمجتمع ككل. وأبلغ عن الاتباع في مختلف أنحاء المنطقة لنهج متباينة في إشراك الجهات المعنية، ويمكن الإطلاع على هذه النهج من منطلق اعتبارها دروساً مستفادة وفي إطار التبادل بين النظراء، ولا سيما حيث تُلاحظ محدودية في المشاركة، كما هو الحال في مجتمعات الشعوب الأصلية التي تبلغ عن التقصير في إشراكها. وبالإمكان أيضاً إدماج التقارير غير الرسمية في التقارير النهائية، بما في ذلك ما يجمع من بيانات وما ينجز من تحليلات من منظور المجتمع المدني. ويمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أن تعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني لضمان المساءلة على الإنفاق الحكومي. ويمكن تشجيع البرلمانات على أن تمارس فعلياً رقابة فاعلة على التزامات الحكومات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة⁽¹³⁾.

24 - وفرص التعلم من النظراء، التي هي من الأمور التي ييسرها المنتدى وآليات أخرى للمتابعة والاستعراض الإقليميين لخطة عام 2030، تمكن الدول الأعضاء من مراجعة تقاريرها قبل تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأبلغ عن توفر آليات مختلفة للتعلم من النظراء، بما في ذلك آليات في منطقة المحيط الهادئ يُيسرها منتدى جزر المحيط الهادئ، وآليات في آسيا الوسطى حيث تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتيسير ترتيب التوأمة⁽¹⁴⁾. كما شرعت البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين في إنشاء آلية للتعلم الطوعي من النظراء من أجل التعلم المتبادل بشأن عملية تنفيذ خطة عام 2030.

خامساً - تأهب منطقة آسيا والمحيط الهادئ في خضم جائحة مرض فيروس كورونا لعقد العمل العالمي

25 - تُتيح الخبرة التي راكمتها المنطقة في مجال السياسات أساساً متيناً للمضي قدماً⁽¹⁵⁾. ومع أن هناك مخاوف من أن تؤدي جائحة كوفيد-19 وآثارها غير المسبوقة إلى حدوث انتكاسة في مكاسب التنمية المستدامة التي تحققت بشق الأنفس، يُمكن ملاحظة عدة أمثلة ملهمة من التدابير المتخذة في مختلف أنحاء المنطقة.

26 - ومما تتطوي عليه هذه الأمثلة التركيز على النهج الكلية، وتطبيق نهج شاملة للمجتمع ككل ونهج شاملة للحكومة ككل، وتنظيم اجتماعات للجهات المعنية، بما في ذلك عن طريق تهيئة متسع للابتكار،

(12) انظر: ESCAP/RFSD/2020/3.

(13) انظر: ESCAP/RFSD/2020/INF/4.

(14) المرجع نفسه.

(15) انظر: ESCAP/RFSD/2020/1.

وربط العمل المناخي بحفظ المحيط، وإنماء الأعمال التجارية المجتمعية، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وتسخير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

27 - وفي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في أيلول/سبتمبر 2019، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الإعلان السياسي المعنون "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، وأقرّوا أن بالإمكان إحداث التغيير بسرعة إذا ما التزم بإحداث التحول والإسراع بالتنفيذ⁽¹⁶⁾. وللوفاء بما يقتضيه عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى تجنب العودة للعمل بنفس الأساليب المعتادة سابقاً وإلى تشجيع التفكير المبتكر من أجل إيجاد فرص جديدة، وحفز دفعة نمو جديدة، وتحقيق أوجه كفاءة مستجدة. ولتسرّع الحكومات وتيرة إحراز التقدم، يمكنها أن تضع خطط عمل محكمة وترصد لها اعتمادات كافية في الميزانية، وأن تراجع باستمرار الاستراتيجيات والأطر، بما في ذلك أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة. وتعزيز المساءلة يخلق بيئة مُساعدة على إحداث التحول، إذ يمكن اعتبار المؤسسات الفعالة البعد الرابع للتنمية المستدامة. ومن المسلم به أيضاً أن الإصلاح الضريبي القائم على أهداف التنمية المستدامة هو تدبير من شأنه إحداث التحول، وأن من الضروري دعم الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة والعمل على تنفيذ هذه الأهداف باتباع نهج كلي.

28 - ومن المهم جداً إتاحة متسع مشترك لجميع الجهات المعنية، بما في ذلك المتطوعون. وذلك لأن المشاركة الفعالة في وضع سياسات تلبي الاحتياجات، بحيث تقوم هذه المشاركة على الإشراك المؤسسي والفعال للمجتمعات المحلية وعلى الانخراط الرسمي لمنظمات المجتمع المدني، تُتيح المشاركة المجدية، ويمكن تعزيز هذا الشكل من المشاركة بالتوعية والتنسيق والتيسير. ويمكن تخصيص الموارد بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد. كما طالب الشباب الحكومات بإتاحة الفرص لهم ليشاركوا في عمليات التنمية الوطنية.

29 - ويمكن تعزيز دقة نُظم رصد البيانات عن طريق الفحص المقارن للبيانات الوطنية بالاشتراك مع المجتمع المدني والخبراء التقنيين المستقلين العاملين على الصعيد الوطني. ومن شأن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة أن تحسّن من صياغة ورصد وتقييم سياسات المساواة بين الجنسين، بما يشمل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والقوانين والبرامج وعمليات الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية.

30 - وبوسع البلدان أن تتحكم بما ستؤول إليه التكنولوجيا في المستقبل، بطرق منها صياغة اتفاق رقمي يصبّ في جعل التنمية شاملة للجميع ويضعُ البشر في صلب الآفاق الرقمية، وإيجاد الفرص لتسخير الأدوات الرقمية من أجل تحسين فعالية وكفاءة ومدى عمليات الإدارة العامة وتقديم الخدمات.

31 - وتقدير ما للبيئة الجيدة النوعية من أهمية وزيادة الوعي بأهمية سلامة الكوكب أمران مهمان للبقاء على قيد الحياة على المدى الطويل. وتلاقي قضايا الصحة والرفاه والاقتصاد يُتيح فرصة هامة لتسريع وتيرة إحداث التحولات اللازمة لخطة عام 2030.

32 - وقد أظهرت الأزمة الراهنة أن التضامن الاجتماعي لا يزال موجوداً وبقوة في أماكن كثيرة. ويمكن إدراج القضاء على ممارسات الوصم والأعراف الاجتماعية الضارة في خطة إحداث التغيير الاجتماعي. ويجب أن يُدرج في هذه التدابير العمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتأثّر فئات الناس بالجائحة

(16) قرار الجمعية العامة 4/74، المرفق، الفقرة 28.

سيختلف في شكله باختلاف هذه الفئات. وينبغي تجنب الاستمرار في تهيش البشر، ولا سيما الشباب، ولا بدّ من إيلاء الاهتمام لهذه المسألة، ولا سيما لتداعياتها التي ستتضاعف من جيل لآخر.

33 - وينبغي أن يكون التعاون الإقليمي عنصراً من عناصر تدابير التصدي، ولا سيما فيما يخص العمل المتعلق بتغير المناخ الذي قد يخلف أثراً مدمراً إذا لم يُعالج على وجه السرعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن المجالات الأخرى التي تتطلب تدابير إقليمية إدارة المحيطات، بما يشمل التركيز على نظافة البحار والاستخدام المستدام لموارد المحيطات ومكافحة تسرب القمامة والدائن الدقيقة إلى البحار؛ والحد من مخاطر الكوارث والتعامل مع العواصف الرملية والترابية؛ والهجرة والجريمة والنزاعات وتمويل التنمية.

34 - وكما أبرزت جائحة كوفيد-19، فإن الأمراض المعدية لم تعد، في عالمنا المترابط، من اختصاص حكومة بلد واحد، بل أصبحت تتطلب التعاون فيما بين البلدان. والعمل على صعيد المنطقة لتعزيز التأهب للجائحة المقبلة هو في صالح جميع البلدان، وسيدعمه حشد الموارد ووضع خطط العمل المشتركة وتبادل الخبرات على صعيد المنطقة. والتعاون الإقليمي ضروري أيضاً لإقامة نظم للإنذار المبكر وللحد من الآثار الاقتصادية عن طريق فتح الأسواق وتهيئة بيئة للتجارة المنصفة.

35 - ولتُنقذ خطة عام 2030 ويتحقّق العقد العالمي للعمل، من اللازم اتخاذ تدابير عالمية قوية ومنسقة ومتناسكة وشاملة للجميع يؤطّرها إطار تنسيقي متعدد الأطراف. ويجب كذلك دعم هذه التدابير، على الصعيد القطري، بالعمل المتضافر لجميع المؤسسات ومكونات المجتمع، بدءاً من الحكومات المركزية والإدارات المحلية إلى القطاع الخاص، ومن المنظمات غير الحكومية إلى الأوساط الأكاديمية، ومن كبار السن إلى الشباب. كما أن الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ضروري لدعم إحداث هذا التحول.